

## المؤتمر الأول لوزراء التجارة بدول إفريقيا و أمريكا الجنوبية - إعلان مراكش -

1- نحن الوزراء المكلفون بالتجارة، ممثلي حكومات 48 بلد من إفريقيا و أمريكا الجنوبية، المشاركون في المؤتمر الأول لوزراء التجارة بدول إفريقيا و أمريكا الجنوبية المنعقد بمراكش، المغرب، في 19 يونيو 2008،

2- إذ نعبر عن امتناننا لصاحب الجلالة محمد السادس، ملك المغرب، للحكومة و الشعب المغربيين لاحتضان هذا المؤتمر، الذي أعطانا الفرصة للتباحث حول قضايا مهمة ذات الصلة بتطوير العلاقات التجارية و الشراكة بين منطقتينا ،

3- و إذ نكرر التزام قادتنا و حكوماتنا، المتضمنة في إعلان و خطة عمل أبوجا المعتمدة خلال القمة الأولى لإفريقيا- أمريكا الجنوبية، التي انعقدت خلال الفترة من 26 إلى 30 نونبر 2006، و أخذنا في الاعتبار خلاصات الإجتماعات الثلاثة الأولى للمنسقين المنعقدة على التوالي في كركاس من 16 إلى 18 يوليوز 2007، أبوجا من 29 إلى 30 نونبر 2007، و برازيليا من 10 إلى 11 يوليوز 2008،

4- ووعيا منا بتحديات العولمة و دور التجارة كمحرك للنمو والازدهار الاقتصادي لكل بلداننا، في ظل ارتفاع أسعار المواد الأولية،

5- و إذ نعبر عن إنشغالنا العميق للارتفاع الأخير لأسعار المواد الغذائية التي تمثل تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي ، والاستقرار و التنمية المستدامة، خاصة في منطقتينا،

6- و اعترافا منا بأن الفلاحة تعتبر العنصر المحوري لجولة الدوحة حيث لا تزال القطاع الأكثر اختلالا وذلك على حساب الدول النامية، هذه الاختلالات مازالت تعيق صياغة إجابة ملائمة فيما يتعلق بالإنتاج في ظل الأزمة الغذائية العالمية الحالية، ومن تم، وجوب تنفيذ التزامات البلدان المتقدمة فيما يخص تخفيض دعم الصادرات و الإنتاج و كذا تجديد منح ولوج الأسواق للمنتجات الفلاحية للدول النامية،

7- وإذ نأخذ في الاعتبار التغيرات المناخية التي تشكل تحدياً عاجلاً لمنطقتين وانعكاساتها السلبية، كالجفاف و الفيضانات التي تزيد من ضعف بلداننا،

8- وإذ نؤكد التزامنا بالنظام التجاري المتعدد الأطراف و كذا أهداف الإصلاحات التي تم تحديدها في إطار "برنامج الدوحة للتنمية" من خلال الإعلان الوزاري للدوحة و الذي أكدها قرار المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة في فاتح غشت 2004 و في الإعلان الوزاري بهونغ كونغ، شهر دجنبر 2005، نعرب رغم ذلك عن انشغالنا للتعثر الذي تعرفه مفاوضات جولة الدوحة،

9- وإذ ندعو إلى تبني حزمة منصفة و معقولة من الالتزامات في مجال ولوج الأسواق للمنتجات غير الزراعية لفائدة الدول النامية، تأخذ في الاعتبار معادلة التخفيض والمرونة الملائمة بما يسمح بالحفاظ على هامش الحرية يضمن تطوير التنمية الصناعية وفقاً لمبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية والمعاملة بالمثل الغير الكلية،

10- وإذ نؤكد التزامنا فيما يخص انجاز أهداف الألفية للتنمية وحرصنا على تفعيل نتائج الدورة الوزارية الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الاونكتاد)،

11- وإذ نكرر التزامنا على تقوية التعاون جنوب جنوب و استغلال التكامل القائم بين بلداننا و دولنا على حد سواء، و ذلك من أجل خلق فضاء للتضامن والاستثمار و الشراكة و التبادل،

12- وعلماً باتفاقنا، بطلب من الدول الإفريقية و انسجاماً مع الفقرات 9 و 20 من الإعلان الوزاري بهونغ كونغ، للحفاظ على الأفضليات التعريفية ذات الأمد الطويل والتي تستفيد منها هذه الدول، مع إعطائهم مدة انتقالية طويلة بما فيه الكفاية، في إطار المفاوضات التجارية للمنظمة العالمية للتجارة، وذلك بهدف تمكينهم من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الضرورية في القطاعين الفلاحي و الغير الفلاحي،

13- وإذ نصر على العمل بشكل فردي وجماعي لضمان مشاركة نشيطة وفعالية لبلداننا في التجارة الدولية و في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بهدف توزيع المنافع و المساهمة في انجاز أهداف الألفية للتنمية ،

- 14- وإذ نؤكد ضرورة التشاور بشكل منتظم لتوحيد المواقف حول التجارة الدولية والقضايا التجارية الثنائية، والجهوية والمتعددة الأطراف،
- 15- وإذ نصر على دعم و تطوير الميكنزمات الهادفة للرقى بالتجارة الجهوية بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية، بما فيها اتفاقيات التجارة التفضيلية ما بين دول المنطقتين،

## نلتزم ب :

- 16- المساهمة الفعالة لإنهاء جولة الدوحة للتنمية في أقرب الآجال، بهدف التوصل إلى نظام تجاري متعدد الأطراف كوني، عملي، مقنن، منفتح، غير تمييزي و منصف، مشجع للتنمية،
- 17- تحسين و توحيد مواقفنا داخل المنظمة العالمية للتجارة حول القضايا التي تكتسي أهمية كبرى بالنسبة لمنطقتينا، بهدف التعبير بشكل قوي عن دعم نظام تجاري متعدد الأطراف عادل و منصف ، قادر على رفع التحديات المرتبطة بتنمية الجنوب،
- 18- المساهمة في تسهيل وتسريع مسلسل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية، و الأقل نموا، بدون تقيدهم بالتزامات غير منسجمة ومستوى نموهم و التي تتجاوز قواعد المنظمة العالمية للتجارة والتزامات الدول النامية الأعضاء في المنظمة،
- 19- المناشدة إلى التفعيل العاجل للمبادرة الخاصة بالمساعدة من أجل التجارة و دعوة المجموعة الدولية لضمان الانسجام الواسع على المستوى الوطني، الجهوي، والعالمي لهذه المبادرة، و الرفع الملموس للدعم المالي المخصص لهذه المساعدة لفائدة بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية، بهدف مواجهة العوائق المرتبطة بالعرض و تحسين القدرات الإنتاجية،
- 20- العمل على تنسيق أكبر مع المؤسسات المالية الدولية وأبنك التنمية الجهوية من أجل توحيد المساعدة الممنوحة و تقادي التداخلات،

21- حث المجموعة الدولية على أخذ في الاعتبار الانشغالات المتنامية لدول إفريقيا و أمريكا الجنوبية فيما يخص الارتفاع الأخير لأسعار المواد الأولية على الصعيد الدولي،

22- العمل من أجل تضامن دولي مع بلدان إفريقيا وأمريكا الجنوبية الأكثر تضررا لمواجهة تقلبات أثمان المواد الغذائية والمواد النفطية وكذا دراسة السبل والوسائل لبلورة هذا التضامن،

23- تبادل الخبرات الفنية والقيام بتحويل التكنولوجيا، والعلم، والبحث والابتكار المتعلقة بتحسين وتنويع إنتاج وصناعة المواد الغذائية التحويلية،

24- تبادل المعطيات المتعلقة بالأسواق والمواد الأساسية لتدبير أفضل لتقلبات الأثمان و تتبع الإنتاج، والعرض والطلب لهذه المواد،

25- تكثيف الجهود الرامية للتكامل الاقتصادي الإقليمي لتمكين بلدان المنطقتين من الاستفادة من اقتصاديات وفرات الكم التي تتيحها الأسواق الإقليمية الكبيرة،

26- تبادل التجارب والخبرات ما بين المنطقتين بما يسمح بتعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي،

27- الحرص على جعل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي يجري التفاوض بشأنها تستفيد بقدر أكبر من المرونة بخصوص قواعد المنظمة العالمية للتجارة، من أجل تطوير النمو، والتنمية، والتكامل الإقليمي بدون عرقلة التعاون جنوب جنوب،

28- مناشدة الاونكتاد من أجل التنفيذ الفعلي لأهداف اتفاقية أكرأ، خاصة وضع وحدة متكاملة ومستقلة للمواد الأساسية وفقا للفقرة 183 للاتفاقية المذكورة،

29- استغلال أفضل للنظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والعمل لاختتام الجولة الثالثة من المفاوضات ذات الصلة بشكل عادل، للرفع من المبادلات التجارية بين البلدان النامية الموقعة على الاتفاق من بين دول إفريقيا وأمريكا الجنوبية،

30- دعوة رجال الأعمال في منطقتنا لعقد منتدى مرتين في السنة، بالموازاة مع مؤتمرنا الوزاري، والمشاركة في المعارض التجارية لدول المنطقتين بهدف تسويق بلداننا كوجهات مستقطبة للأعمال، وتطوير الإمكانيات المتوفرة في المنطقتين،

31- خلق نواة لسوق افتراضية «Business to Business»، مكونة من المقاولات الممثلة لقطاعات ذات المصلحة المتبادلة في المنطقتين، لتنمية العلاقات الإستراتيجية ما بين هذه المقاولات،

32- دعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقتين والتي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال للاستقطاب الاستثمارات الداخلية والأجنبية المباشرة المنفذة على المدى البعيد، لتطوير التجارة و النمو الاقتصادي المستدام،

33- تكثيف تبادل التجارب والخبرات في كافة المجالات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، بما في ذلك في مجالات اللوجستيكية، والبنية التحتية والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات،

34- تشجيع التعاون الثلاثي، في سياق التعاون داخل إفريقيا وبين إفريقيا وأمريكا الجنوبية، مع الاعتراف بالدور الهام الذي يضطلع به الشركاء في مجال التنمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية،

35- تنمية التعاون والتعاقد ما بين المؤسسات المالية الإقليمية الثلاثة المتواجدة بهدف تسهيل تمويل التجارة الخارجية والمشاريع التنموية الأخرى في المنطقتين، وكذا تقليص التبعية والتهميش الذين تعرفهما بلداننا الناجمين عن الطابع التقليدي للنظام المعولم لأسواق رؤوس الأموال المعروفة عادة بالمضاربة،

36- الأخذ في الاعتبار غياب السواحل البحرية يشكل عائقا حقيقيا للنمو والتنمية الاقتصادية، الاعتراف بالحاجيات الخاصة للبلدان المعزولة والبلدان الأقل نموا وكذا دعم العمليات التي تستهدف البنية التحتية، واللوجيستيك، ومناخ الأعمال، وولوج الأسواق من أجل التنمية الاقتصادية الفعلية و المستدامة لهذه الدول،

37- اعتماد مبادرة المملكة المغربية، المتعلقة بإنشاء قاعدة لتدبير المعرفة وضمان إدارة هذه البوابة من طرف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكرايبي، لتعزيز تنميتها وندعو كذلك إلى مشاركة فعالية للمنظمات الجهوية الإفريقية والأمريكية الجنوبية، ومنها على الخصوص المجموعات الاقتصادية الجهوية الإفريقية، للمساهمة في تطويرها،

38- ضمان التنفيذ الكامل للتوصيات التي اعتمدت في هذا الإعلان ، عن طريق تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها اليوم في مراكش،

39- إقامة مؤتمر وزراء التجارة لدول افريقيا وامريكا الجنوبية كل سنتين، بالتناوب في افريقيا وامريكا الجنوبية،

40- تكليف المملكة المغربية ، بصفتها رئيس مؤتمر وزراء التجارة لدول افريقيا وامريكا الجنوبية، بتقديم تقرير حول مؤتمر مراكش خلال القمة الثانية لوزراء التجارة لبلدان افريقيا وامريكا الجنوبية، المقرر انعقادها في كراكاس (فنزويلا)، يومي 29 و 30 نوفمبر 2008، و تقديم، بالتشاور مع المنسقين الجهويين، إعلان وخطة عمل مراكش أمام منظمة العالمية للتجارة و الاونكتاد ومختلف المحافل الاقليمية والدولية المختصة في هذا الشأن،

41- استعراض التقدم المحرز في جميع هذه المجالات خلال اجتماعات مجموعة العمل المكلفة بالتجارة، والاستثمار و السياحة،

42- تشكر الوفود الممثلة لإفريقيا وأمريكا الجنوبية، المملكة المغربية على احتضانها للمؤتمر الوزاري الأول لإفريقيا وأمريكا الجنوبية،

اعتمدت في مراكش ، في 19 يونيو 2008